

بمسببة مدور حكمة على سببها وان كانت الى واحد منها من سببها وان كان
 في المعارة سائر الى ابدى ليقترح الاسم اليها وان كانت حكمة فان سببها
 فيه عند الحسنة وان كان صاحبها وحدهم الله تعالى اذا وجد في سببها
 منه الى ابا سببها وان كان الطلاق كحكمة لم يقترح في سببها
 المعتد به كزوج العاقر فان كانت سببها على بيت وركب بيت امر
 الى حنن الله ارضه فان كانت بيت بالكل كان كبر على الزوج وان كان ما يجب
 وطلب منها احد الا اذا تضرقت فان لم تجد لاجره وانفقت كان لها ذلك
 وكله الى اخرها الى ان كان في المعتد صغيرة كان لها ان يخرج الا اذا
 كان الطلاق رجعي فلا يخرج الاب منه الروح ولا يكتب في المعتد به ذلك
 وان كانت المعتد به ذكرا او صغيرة او ام وكل كان لها ان يخرج اذ ام بيوتها المولى ميتا فان
 روى المولى الا اذا اخرجه المولى ويصحب المعتد به كذا الكفر وانما لا يحق
 في الدين والتجلى والتطيب وسبب المطيب والمصنوع ما لعصفر وانما اذا
 كان عن سببها لا يفيض وليس الحرام الا هو والتطيب وعن ابي يوسف وجه التخييل
 انفق لسببها لا يفسر الا في الفقه وان كانت معتد به عن طلاق كحكمة حدها او علمها
 بين الا اذا اخلت لغوية فان اخلت لا لغوية كان لها ذلك وكذا اذا اخلت
 كبروا دهنه لاجل الزوج لا لغوية وان اخلت طلق قالوا ان اخلت طلق بالبراف
 الزوج اسنانه منفرجه لا يفسر به وانما يدره المستأجر اذا طلق الا ان ذلك يكون
 للغريم وكذا المولى كذا الا اذا وجد كان لها ان تفسر وان كان كحكمة
 ولو تزوج امه لم يملك بعد الرجوع ولدت منه فبنيها التناح بينها ولا حاد
 عليه وان اذ ان يزوجها غيره لا يجوز حتى يفسر حكمه بين وان اعتمها كان عليها
 عن تان عقد نشاد التناح وفيها العقد وعقد العفو ولا حاد اجتهاد في حكمة بين
 دون العائنة ولو اعتمها بعد كالحاضر في حكمة بين بعد نشاد التناح كان عليها
 ان بعد ثلاث جيبض ولا حاد او غيرها والمعتد من ركاح فابعد يخرج ولا حاد او غيرها
 كما يجب عليها عند الوفاء ولا حاد او غيرها وعلى الفتا بيبه والله اعلم

بمسببة مدور حكمة على سببها وان كانت الى واحد منها من سببها وان كان
 في المعارة سائر الى ابدى ليقترح الاسم اليها وان كانت حكمة فان سببها
 فيه عند الحسنة وان كان صاحبها وحدهم الله تعالى اذا وجد في سببها
 منه الى ابا سببها وان كان الطلاق كحكمة لم يقترح في سببها
 المعتد به كزوج العاقر فان كانت سببها على بيت وركب بيت امر
 الى حنن الله ارضه فان كانت بيت بالكل كان كبر على الزوج وان كان ما يجب
 وطلب منها احد الا اذا تضرقت فان لم تجد لاجره وانفقت كان لها ذلك
 وكله الى اخرها الى ان كان في المعتد صغيرة كان لها ان يخرج الا اذا
 كان الطلاق رجعي فلا يخرج الاب منه الروح ولا يكتب في المعتد به ذلك
 وان كانت المعتد به ذكرا او صغيرة او ام وكل كان لها ان يخرج اذ ام بيوتها المولى ميتا فان
 روى المولى الا اذا اخرجه المولى ويصحب المعتد به كذا الكفر وانما لا يحق
 في الدين والتجلى والتطيب وسبب المطيب والمصنوع ما لعصفر وانما اذا
 كان عن سببها لا يفيض وليس الحرام الا هو والتطيب وعن ابي يوسف وجه التخييل
 انفق لسببها لا يفسر الا في الفقه وان كانت معتد به عن طلاق كحكمة حدها او علمها
 بين الا اذا اخلت لغوية فان اخلت لا لغوية كان لها ذلك وكذا اذا اخلت
 كبروا دهنه لاجل الزوج لا لغوية وان اخلت طلق قالوا ان اخلت طلق بالبراف
 الزوج اسنانه منفرجه لا يفسر به وانما يدره المستأجر اذا طلق الا ان ذلك يكون
 للغريم وكذا المولى كذا الا اذا وجد كان لها ان تفسر وان كان كحكمة
 ولو تزوج امه لم يملك بعد الرجوع ولدت منه فبنيها التناح بينها ولا حاد
 عليه وان اذ ان يزوجها غيره لا يجوز حتى يفسر حكمه بين وان اعتمها كان عليها
 عن تان عقد نشاد التناح وفيها العقد وعقد العفو ولا حاد اجتهاد في حكمة بين
 دون العائنة ولو اعتمها بعد كالحاضر في حكمة بين بعد نشاد التناح كان عليها
 ان بعد ثلاث جيبض ولا حاد او غيرها والمعتد من ركاح فابعد يخرج ولا حاد او غيرها
 كما يجب عليها عند الوفاء ولا حاد او غيرها وعلى الفتا بيبه والله اعلم

فصل في المعتد

التي تزوجت

رجل طلق امرأته وجعلها مائة وكلم في العدة ورثت سواها كان
 الطلاق في الصحة ارضه المرض وكذا الوصية المائة في العدة بربها الزوج وان اناها
 ان اباها في الصحة ثم مرض وماتت في العدة لم يرث وان اباها في المرض ان اناها
 سواها لانها ابنا وان اناها بغير سواها لم يرث في العدة ورثت سواها
 وان ماتت بعد ان تزوجت العدة لم يرث وقال مالك وابن ابي ليلى رحمهما الله تعالى
 لها المراثي والصدقة ان احد الزوجين اذا اناها لفرقة بعد ما تعلق حق الاخص
 ورثه او ما تعلق حق ادا ما رثا له كان الغائب خاله الهلاك من ارضه

بالمثل